

الجمهورية التونسية

مجلس تنازع الاختصاص

عـ 85 عدد القضية

جلسة يوم 7-10-2003

الحمد لله

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المؤرخة في 27-5-2003 والمرفوعة من البشير عوادي لدى محكمة ناحية تاجروين ضد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالكلف في شخص ممثلها القانوني محاميها الاستاذ محي الدين الزرلي في طلب تكليف خبير لتقدير الاضرار اللاحقة بملك الاول من جراء تسرب المياه من القنوات الراجعة بالملك لهذه
الاحيرة

وبعد الاطلاع على تقرير محامي المدعى عليها المقدم بجلسة يوم 30 جوان والرامي الى طلب رفض الدعوى لكونها راجعة بالنظر الى المحكمة الادارية .
وبعد الاطلاع على الحكم الوقي الصادر عن محكمة ناحية تاجروين تحت عـ 6482 عدد في 30 جوان 2003 وعلى بقية وثائق القضية .
وبعد الاطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الاختصاص في تعيين السيد

رؤوف المراكشي عضوا مقررا لهيئة القضية .

وبعد الاطلاع على تقرير هذا الاخير المؤرخ في 25 سبتمبر 2003 .

وبعد المداولة القانونية :

من الوجبة الاجرائية :

حيث اقتضى الفصل 7 من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس تنازع الاختصاص بانه يمكن للمنشآت العمومية في القضية التي تكون

فيها طرفا ان يُدفع في مذكرة مستقلة ومعللة بعدم اختصاص احدى المحاكم العدلية للنظر في القضية استنادا الى رجوع النظر فيها الى المحكمة الادارية ونقدم المذكرة بعد اطلاع الاطراف الاخرى عليها ولا تقبل بعد حجز القضية للمفاوضة وتصدر المحكمة المتعهددة حكما معللا يقضي بارجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس النزاع ...

وحيث اقتضى الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية انه تعتبر منشآت عمومية المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة ادارية والشركات التي تمتلك الدولة رأسمالها كليا والشركات التي تمتلك الدولة او الجماعات العمومية المحلية او المؤسسات العمومية او الشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا اكثر من 50٪. من رأسمالها كل بمفرده او بالاشتراك وتعتبر مساهمات عمومية مساهمات الدولة او الجماعات العمومية المحلية او المؤسسات او الشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا .

وحيث اقتضى الفصل الاول من القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 2 جويلية 1968 المتعلق باحداث المدعى عليها انما مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية واقتضى الفصل الثالث منه ان الدولة هي المالكة لرأسمالها كليا

وحيث تأسيسا على ذلك فقد اقتضى الامر عدد 2199 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 والمتعلق بتنقيح الامر عدد 564 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 والمتعلق بضبط قائمة المنشآت العمومية التي لا تكتسي صبغة ادارية والتي تعتبر منشآت عمومية ان المدعى عليها تعتبر منشأة عمومية على معنى الفصل 8 الجديد من القانون عدد 9 لسنة 1985 المشار اليه آنفا.

وحيث تمسكت المدعى عليها بالمذكرة المستقلة المقدمة بجلسة يوم 30 جوان 2003 بعدم اختصاص المحكمة العدلية بالنظر في النزاع الا انه لا شيء يفيد تسلم المدعي نسخة منها .

وحيث انه ولئن أصدرت المحكمة العدلية المعروض عليها النزاع حكما وقتيا معللا في ارجاء النظر في القضية واحالتها على مجلس تنازع الاختصاص بناء على مذكرة مسقلة من له الصفة وقبل حجز القضية للمفاوضة الا انه لا شيء يفيد إطلاع خصمها عليها الامر المخالف لاحكام الفصل 7 المشار اليها مما يتعين معه رفض التعهد.

ولهذه الأسباب :

قرر المجلس عدم قبول الاحالة .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2003 عن مجلس تنازع الاختصاص المتركب من رئيسه الرئيس الاول لمحكمة التعقيب السيد مبروك بن موسى وعضوية السادة رؤوف المراكشي ومنير الصريدي وبلقاسم اليراح ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله ونحضر كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

وحرر في تاريخه

كاتب الجلسة

جلول العرفاوي

العضو المقرر

رؤوف المراكشي

رئيس المجلس

مبروك بن موسى